

## الأوضاع والتحديات الرئيسية

وفي الوقت نفسه، كان الهبوط المفاجئ في أسعار النفط في فبراير 2020، وتراجع صادرات الهيدروكربونات شديدي الوطأة على إيرادات المالية العامة والإيرادات الخارجية. وفي مارس 2021، لا تزال تدابير الإغلاق قائمة، ولكن شرعت الحكومة في تنفيذ حملة التلقيح ضد فيروس كورونا مع وصول كميات متواضعة من اللقاح في جانفي وقد اعتمدت الحكومة خطة إنعاش اجتماعي واقتصادي في عام 2020، والتي تضع برنامج عمل للإصلاح الهيكلي لتعزيز التحول نحو نموذج نمو مستدام يقوده القطاع الخاص. وعلى الرغم من الإعلان عن العديد من الإصلاحات، فلا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتنفيذها.

## التطورات الأخيرة

في ظل التدابير المتخذة لاحتواء جائحة كورونا، وتراجع إنتاج الهيدروكربونات، من المتوقع أن يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% في عام 2020. ومن المتوقع أن يتراجع قطاع الهيدروكربونات بنسبة 8.5%، بفعل الانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام، إلى أقل من حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك. ورغم أن بيانات الحسابات الوطنية الكاملة بعد الربع الأول من عام 2020 لا تزال غير متاحة، فمن المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بنسبة 4.4% في عام 2020. و عقب الانخفاضات التي شهدتها الربع الأول، وانكماش الإنتاج، تدهورت أوضاع الاستهلاك والاستثمار في الربع الثاني. وتأثرت القطاعات ذات الصلة بالخدمات بشدة، وكذلك الحال في أنشطة الصناعة والتشييد والبناء، بالتوازي مع تراجع الاستثمارات. ومن المتوقع أن يمتد الانكماش الاقتصادي إلى نصف السنة الثاني، في ظل استمرار تدابير الإغلاق. وعلى الرغم من غياب التقديرات الحديثة، فمن المتوقع أن يرتفع

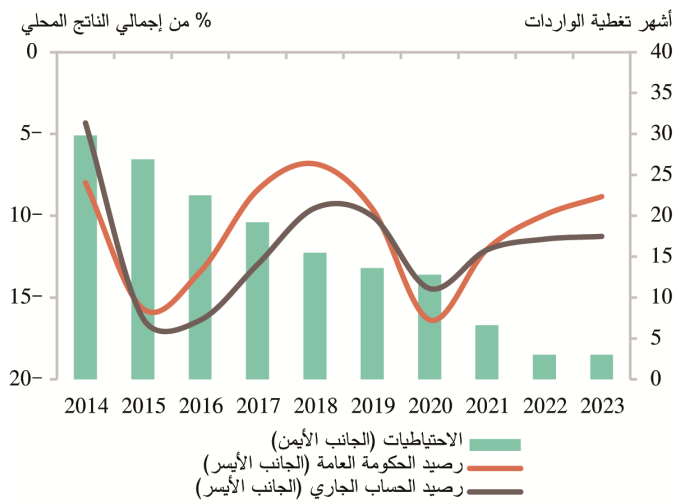
يشهد أداء الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي تراجعاً بسبب الركود في إنتاج الهيدروكربونات، ونموذج مترهل يقوده القطاع العام. فقد بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي 3.3% بين عامي 2010 و 2016، قبل أن ينخفض إلى 1.1% بعد عام 2017، مما أدى إلى نمو سلبي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وانكمش قطاع الهيدروكربونات بنسبة 2.1% سنوياً منذ عام 2010 نتيجة لتراجع الاستثمارات، مع ارتفاع الاستهلاك المحلي على نحو أدى إلى انخفاض حجم الصادرات بنسبة 2.8% سنوياً. وقد أدى ذلك، إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية، إلى ارتفاع متوسط عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة الكلي إلى 13% و 11% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، منذ صدمة النفط في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، أصاب الركود الإنفاق العام الحقيقي، كما تباطأت وتيرة نمو القطاعات غير الهيدروكربونية. كما أن التحول نحو نموذج النمو الذي يقوده القطاع الخاص يمثل تحدياً؛ فشركات القطاع الخاص لا تزال صغيرة، ومنخفضة الإنتاجية، وتعمل في القطاع غير الرسمي في الغالب، وتواجهها تحديات كبيرة مثل: ارتفاع الأعباء التنظيمية، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان، والفجوات في المهارات بسوق العمل، وهيمنة مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. وفي خضم تفشي جائحة كورونا والإنهيار المتزامن في الطلب على النفط وأسعاره، يواجه الاقتصاد الجزائري ضغطاً هائلاً. وقد تسببت تدابير الإغلاق في تأثير واسع النطاق، وطال هذا التأثير على وجه الخصوص قطاع الخدمات والبناء، فضلاً عن القطاعات كثيفة العمالة والمتركة في شريحة العاملين في القطاع غير الرسمي. وقد أغلقت الحدود الجزائرية لمدة عام، تراجعاً خلالها التدفقات التجارية بحدة.

| الجدول 1   | 2020   |
|--|--------|
| عدد السكان، بالمليون   | 44.1   |
| إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار أمريكي                         | 144.9  |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار أمريكي                | 3286.7 |
| معدل الفقر الوطني <sup>أ</sup>   | 5.5    |
| معدل الفقر الدولي (1.9 دولار)  | 0.4    |
| معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات) | 3.7    |
| مؤشر جيني <sup>أ</sup>   | 27.6   |
| الالتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) <sup>ب</sup>                  | 107.3  |
| العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات <sup>ب</sup>                                   | 76.7   |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (أ) أحدث قيمة (2011). (ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2019)؛ متوسط العمر المتوقع (2018).

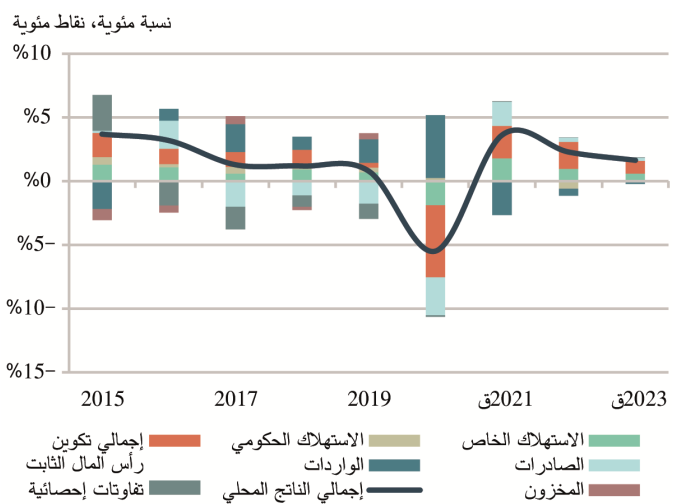
انكمش الاقتصاد الجزائري بحدة في عام 2020 من جراء الإجراءات المتخذة لاحتواء الجائحة، والتراجع الكبير في إنتاج الهيدروكربونات، الأمر الذي ساهم في حدوث تدهور كبير في العجز المزدوج. وقد ساعدت تدابير الإغلاق السريعة في احتواء الجائحة، وكذلك أطلقت حملة التلقيح ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) في جانفي ولدعم الإنعاش، أعلنت السلطات عن إطلاق جهود إصلاح اقتصادي طويلة الأمد، بغرض التحول إلى نموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص، والحد من أوجه الخلل الحادة التي تعترى الاقتصاد الكلي، وحماية مصادر كسب أرزاق الجزائريين.

الشكل 2 الجزائر/العجز المزدوج والاحتياجات الدولية



المصدر: السلطات الجزائرية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1 الجزائر/نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: السلطات الجزائرية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

معدل الفقر في عام 2020، نتيجة لتراجع النمو والتشغيل، وإن ظلت الضغوط التضخمية قيد السيطرة.

ونظراً للأثار على الحجم والأسعار، تراجعت الصادرات بنسبة 37% في عام 2020، على الرغم من الانخفاض المتوسط في سعر الصرف. وخلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020، انخفضت الواردات بنسبة 18% على أساس سنوي مقارن، مع تراجع ملحوظ في واردات الآلات والمعدات. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 14.4% من إجمالي الناتج المحلي، وأن تهبط الاحتياطيات الدولية بنسبة 24%، إلى ما يقرب من 12.8 شهراً من الواردات.

وعلى صعيد المالية العامة، تراجعت الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، مما أدى إلى تفاقم الانخفاض الحاد في إيرادات ميزانية الهيدروكربونات. وبقي الإنفاق العام دون تغيير، حيث أدت الزيادة في النفقات الجارية إلى موازنة التراجع في الاستثمار. ومن ناحية أخرى، بلغت الإجراءات التدخلية للخزانة خارج الميزانية بالفعل 4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول منتصف العام، في إطار زيادة الدعم المقدم إلى المصارف العامة ومؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. ولتمويل عجز الموازنة الكلي المتوقع أن يبلغ 16.4% من إجمالي الناتج المحلي، سُحبت كمية كبيرة من السيولة من مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة، الأمر الذي أسهم في هبوط مستوى السيولة المصرفية، على الرغم من التخفيف الكبير في النسب التحوطية. ولما كانت هذه الالتزامات

مستبعدة من الدين العام الرسمي، فقد سجل زيادة طفيفة، وظل في أوضاع مواتية للغاية.

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يشهد عامي 2021 و 2022 إنعاشاً اقتصادياً بطيئاً، في ظل قدر كبير من الشكوك المحيطة بمدى بقاء الأزمات الصحية والاقتصادية. وحتى الآن، تشير الوتيرة التي تسير بها حملة التلقيح إلى أن تدابير الاحتواء الجزئي قد تظل قائمة حتى عام 2022. ومن شأن تراجع معدلات التشغيل وإيرادات الشركات، وقلة ثقة المستهلكين والمؤسسات، أن يحدا من الاستهلاك والاستثمار الخاصين. كما أن الزيادة المخططة في الاستثمار العام ستعزز النمو، وإن كانت تكاليف المشروعات عرضة للزيادة، مواكبة لأسعار الواردات. ومن المتوقع أن ينتعش إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها، مدعومة بارتفاع الطلب العالمي وأسعار النفط، ولكن الإنعاش الجزئي في الواردات من شأنه أن يحد من الانخفاض في عجز الحساب الجاري. وسيبقى عجز الموازنة الكلي مرتفعاً في عامي 2021 و 2022 على الرغم من إنعاش الإيرادات من الهيدروكربونات، في ضوء زيادة الإنفاق العام والالتزامات الطارئة المحققة من المصارف العامة المعرضة لمخاطر مؤسسات الأعمال المتعثرة المملوكة للدولة. كما يتوقع زيادة

الانخفاض في سعر الصرف والتمويل النقدي، لتلبية ارتفاع المتطلبات التمويلية. وستتصاعد الضغوط التضخمية الوافدة، والتي إذا ما أضيف إليها استمرار النشاط الاقتصادي والتشغيل دون الإمكانيات الاقتصادية، فسيظل تقليص الفقر أمراً صعب المنال.

ولا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين المحيط بوتيرة الإنعاش على الصعيدين العالمي والمحلي، وتنفيذ الإصلاحات المحلية. ومن شأن انتشار أشكال جديدة من فيروس كورونا أن يحد من فعالية حملة التلقيح، ويؤخر من الإنعاش الاقتصادي عالمياً ومحلياً، ومن ثم سيؤدي إلى انكماش الطلب الخارجي على السفر الدولي والصادرات الجزائرية. وستؤدي أسعار الهيدروكربونات الأقل من المتوقع إلى زيادة العجز المزودج، وفي الوقت نفسه فإن تلبية متطلبات تمويل الموازنة الكبيرة قد تؤدي إلى التأثير سلباً على السيولة المصرفية وتقويض جهود الإنعاش وفي ظل التوقعات التي تشير إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي ستغطي ثلاثة أشهر من الواردات بحلول نهاية عام 2022، فستزداد مخاطر الاضطرابات في تعديل أسعار الصرف. ووسط بيئة اقتصادية متقلبة و إنعاش في أسعار النفط، فإن عدم إحراز تقدم كافٍ على صعيد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الحاسمة المعززة لنشاط القطاع الخاص سيكون عقبة أمام تحقيق الإنعاش.

### الجدول 2 الجزائر/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

| 2023 ق | 2022 ق | 2021 ق | 2020 ت | 2019  | 2018 |   |
|--------|--------|--------|--------|-------|------|---|
| 1.6    | 2.3    | 3.6    | 5.5-   | 0.8   | 1.2  | نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة            |
| 1.7    | 2.8    | 5.2    | 5.5-   | 2.1   | 2.8  | الاستهلاك الخاص   |
| 0.5-   | 2.9-   | 0.2-   | 1.3    | 1.9   | 2.3  | الاستهلاك الحكومي   |
| 2.9    | 6.4    | 8.0    | 15.9-  | 1.0   | 3.1  | إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة                             |
| 1.0    | 1.2    | 7.4    | 11.1-  | 6.1-  | 3.7- | الصادرات، السلع والخدمات  |
| 0.5    | 2.4    | 12.3   | 19.7-  | 6.9-  | 3.6- | الواردات، السلع والخدمات  |
| 1.7    | 2.3    | 3.6    | 5.5-   | 1.0   | 1.5  | نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج |
| 1.4    | 1.5    | 1.6    | 1.6    | 2.7   | 3.5  | الزراعة   |
| 1.7    | 1.9    | 5.1    | 7.3-   | 1.7-  | 2.6- | الصناعة   |
| 1.7    | 2.9    | 2.7    | 5.3-   | 3.3   | 5.6  | الخدمات   |
| 4.0    | 4.1    | 3.9    | 2.1    | 2.3   | 3.5  | التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)                                    |
| 11.3-  | 11.4-  | 12.1-  | 14.4-  | 10.0- | 9.5- | رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)                    |
| 8.8-   | 10.0-  | 12.1-  | 16.4-  | 9.6-  | 6.8- | رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)                   |
| 65.3   | 60.5   | 56.1   | 51.4   | 45.6  | 37.6 | الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)                                 |
| 8.3-   | 9.4-   | 11.6-  | 15.7-  | 9.0-  | 6.3- | الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)                         |

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.